في إطار اعتمادها للعملات الرقمية

هل ستنجح البنوك المركزية الاوراسية في التخلص من هيمنة الدولار؟

انخفاض استخدام النقد، وتسريع تشكيل اقتصاد رقمي إقليمي سيكون له تأثير يتجاوز حدود الاتحاد الاقتصادي لأوراسيا

الوفاق/ في السنوات الأخيرة، أصبحت قضية إزالة الدولار من الاقتصاد إحدى القضايا المثيرة للجدل في الاقتصاد الدولي. لأن العديد من دول العالم، وخاصة في الجنوب العالمي، اعتبرت دولرة التجارة في مصلحة الهيمنة الأمريكية وسعت لتحييد هذا الرافعة الضاغطة.

تفاقم هذا الحافز بعد حرب أوكرانيا والعقوبات الاقتصادية على روسيا بين بعض شركاء الولايات المتحدة مثل السعودية والإمارات. حتى أن السعودية أعلنت مؤخرًا استعدادها لاستخدام اليوان الصيني في بيع نفطها إلى الصين.

في محاولة لتحقيق الاستقلال المالي والجيوسياسي، تسعى دول مثل روسيا والصين وتحالفات مثل بريكس واتحاد أوراسيا إلى تطوير بدائل لنظام الدفع القائم على الدولار. في هذا الصدد، مكّن تطور البنى التحتية التكنولوجية في السنوات الأخيرة، وخاصة تقنية البلوك تشين والعملات الرقمية، من طرق جديدة لتحقيق هذه الأهداف السياسية مما أضاف حافزًا جديدًا لجدول أعمال إزالة الدولار.

تقدم تقنية البلوك تشين والعملات الرقمية ميزات رئيسية مثل الكفاءة والقابلية للبرمجة، وهي قادرة على دعم برامج مالية جديدة خارج النظام المالي التقليدي. وبالتالي يمكن لهذه الأدوات أن تتحدى البنى التحتية والمؤسسات والآليات المالية التقليدية وهيمنة الدولار.

يجب ملاحظة أن الجهات الفاعلة في النظام المالي العالمي التي توفر البنى التحتية للأنشطة المالية مثل المدفوعات والتجارة تمتلك قوة كبيرة. يمكنهم التأثير على المعايير والقوانين العالمية وفرض العقوبات. وقد ظهر ذلك من خلال استبعاد روسيا وإيران من نظام الرسائل المصرفية السويفت.

الدول التي تسعى إلى إنشاء بدائل للبنى التحتية المالية الخاضعة لسيطرة الولايات المتحدة، يمكنها تحقيق مزايا كبيرة من حيث التكلفة والكفاءة وسهولة الاستخدام والتطبيقات باستخدام تقنية البلوك تشين والعملات الرقمية.

الترحيب العالمي بالعملات الرقمية

وفقًا لتقرير بحثي لصندوق النقد الدولي (IMF)، تسعى معظم البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم إلى تقييم إمكانية إصدار عملات رقمية. ووفقًا لتقرير بنك التسويات الدولية (BIS) يقيِّم حوالي ٩٣٪ من صانعي السياسات النقدية في جميع أنحاء العالم حاليًا استخدام العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) ويخطط أكثر من ١٠٠ دولة لإصدار CBDC للاستخدام التجزئة.

وفقًا لتقديرات مجلس الأطلسي، أطلقت ١١٤ دولة، تمثل أكثر من ٩٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، الآن عملة رقمية للبنك المركزي أو تقيّمها.

كان هذا الرقم ٣٥ دولة فقط في منتصف عام ٢٠٢٠. أطلق ما لا يقل عن عشر دول CBDC بالكامل، مع أن الصين أكبر دولة مطبقة للاختبار التجريبي للعملة الرقمية. وفي الوقت نفسه، زاد الطلب على الحلول عبر الإنترنت في اقتصاد أوراسيا.

ويعجل هذا الاتجاه من انخفاض استخدام النقد، وتسريع تشكيل اقتصاد رقمي إقليمي سيكون له تأثير يتجاوز حدود الاتحاد الاقتصادي لأوراسيا (EAEU). وهذا الاتجاه صحيح بالنسبة لأداء بلدان EAEU بما في ذلك أرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وروسيا.

على الرغم من أن الصين وفيتنام وصربيا، التي لديها اتفاقيات التجارة الحرة مع اتحاد أوراسيا، اتخذت أيضًا خطوات هامة، لا سيما الصين. ومع ذلك، يعتمد نجاح وسرعة هذا الاتجاه على أداء البنوك المركزية لـ EAEU في تطوير العملات الرقمية الوطنية.

بحلول عام ٢٠٢٥، تخطط بلدان EAEU لإنشاء سوق مالية مشتركة مصممة للتغلب على العجز المالي ونقص الموارد. ترغب الدول الأعضاء في وضع قواعد اللعبة المشتركة في قطاعات التأمين والمصرفية وصرافة العملات، لأنها ليست محصنة ضد التغييرات العالمية الواسعة النطاق في مجال المدفوعات والتسويات.

دور روسيا الرائد بالروبل الرقمي

من دون شك، فإن إحدى الدول الرائدة في إزالة الدولار من خلال توسيع نطاق العملة الرقمية هي روسيا. أطلق البنك المركزي الروسي مشروع الروبل الرقمي لأول مرة في عام ٢٠٢٠ وبعد عام واحد أطلق النسخة الأولية من منصة العملة الرقمية.

في الواقع، الروبل الرقمي هو شكل من أشكال العملة الوطنية التي سيصدرها البنك المركزي. أجريت المرحلة الأولى من الاختبار التجريبي للروبل الرقمي في عام ٢٠٢٢. انضمت ثلاثة عشر بنكًا روسيًا من خلال فتح محافظ رقمية للمواطنين.

وستستمر المرحلة الثانية من الاختبار حتى نهاية عام ٢٠٢٣. حاليًا، انضم ١٩ بنكًا آخر إلى هذه المبادرة، مما يربط الوسطاء بما في ذلك شركات الصرافة والوسطاء وشركات التأمين. وفقًا للبنك المركزي، ستبدأ عمليات الروبل الرقمي فور إنشاء الإطار القانوني.

في المستقبل، ستجرى اختبارات للوضع دون اتصال بالإنترنت، وتطوير بروتوكولات للمعاملات عبر الحدود، وتبادل الروبل الرقمي مقابل العملات الأجنبية، وإمكانية فتح محافظ رقمية للعملاء غير المقيمين.

حاليًا، هناك مجموعة تتألف من حوالي ٦٠٠ مستخدم يشاركون في المرحلة التجريبية مع زيادة هذه المجموعة بشكل كبير. وستتيح لمجموعة أوسع من الكيانات التجارية والأفراد استخدام هذا النظام الأساسي والمساهمة في تطويره واختباره.

سيقلل استعمال العملات الرقمية من فعالية العقوبات الغربية ويقلل المعلومات الاقتصادية التي تكتسبها الولايات المتحدة والغرب من مراقبة معاملات شبكة سويفت

وفي العام المقبل، ستكتمل عمليات الاختبار التجريبية للروبل الرقمي من خلال إضافة مدفوعات عبر رموز QR ديناميكية وتحويلات بين المؤسسات التجارية. تجري مراحل المشروع التجريبي حتى نهاية عام ٢٠٢٣ وطوال عام ٢٠٢٤.

إطلاق التينغ الرقمي التجريبي في كازاخستان

أطلق مشروع تينغه الرقمية التجريبي Digital Tenge في عام ٢٠٢١ من قبل البنك الوطني لكازاخستان بالتعاون مع شركاء دوليين ومجتمع خبراء. أكدت نتائج هذا المشروع جدوى هذا المخطط، وفي عام ٢٠٢٢ واصل البنك الوطني دراسة مزايا وتكاليف إدخال التينغه الرقمية.

يتم إعدا تتمة الترجمة للمقال كاملا إلى اللغة العربية: إعداد منصة تينغه الرقمية من قبل مركز تطوير المدفوعات والتقنيات المالية، إحدى الشركات التابعة للبنك الوطني الكازاخستاني. وفقًا لخارطة الطريق للبنك الوطني، من المخطط إطلاق منصة تينغه الرقمية في كازاخستان بحلول ٢٠٢٣-٢٠٢٤ وسيزداد المشاركون والخدمات الجديدة بحلول عام ٢٠٢٥.

مع إدخال تينغه الرقمية، سيظل النقد الورقي وغير النقدي قيد التداول في كازاخستان بالإضافة إلى العملة الرقمية باعتبارها البديل الحديث والفعال. ومع ذلك، يتطلب تطوير وتنفيذ اللوائح القانونية لتينغه الرقمية فحصًا كاملاً ويمكن أن يتم بعد تقييم نتائج العمليات التجريبية للمشاركين في المنصة.

أحد الأهداف الرئيسية لتينغه الرقمية هو زيادة المستخدمين الماليين من خلال تسهيل وصول الأفراد، بما في ذلك المناطق النائية، باستخدام الهواتف الذكية. كما سيؤدي إدخال Digital Tenge إلى تعزيز كفاءة المدفوعات عبر الحدود.

لدى تينغه الرقمية القدرة على تحسين النشاط الاقتصادي للبلاد من خلال تسريع المدفوعات بطريقة مجدية اقتصاديا، لا سيما بالنسبة للمعاملات والتحويلات عبر الحدود.

اكتساب اليوان الرقمي زخماً

أعلن نائب محافظ البنك الشعبي الصيني في ١٩ سبتمبر ٢٠٢٢ أن البرنامج التجريبي لليوان الرقمي سيتم توسيعه تدريجيًا ليشمل جميع المقاطعات في غوانغدونغ وسيتشوان وهوبي وجيانغسو. يجري هذا البرنامج التجريبي حاليًا ويغطي ٢٣ مدينة في جميع أنحاء الصين بما في ذلك بكين وشانغهاي وتيانجين.

اليوان الرقمي الصيني هو عملة رقمية للبنك المركزي (CBDC) أصدرها بنك الشعب الصيني (PBOC) وقيمتها تعادل الرنمينبي (RMB). وفقا للتقديرات، فإن معاملات CBDC "أسرع وأرخص ونظريا أكثر أمانا" مقارنة بالطرق التقليدية مثل المدفوعات الإلكترونية أو الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

في يناير ٢٠٢٢، أفاد تقرير لـ PBOC أن ٢٦١ مليون شخص قاموا بتشغيل محافظ رقمية لليوان.

يعادل هذا الرقم سكان روسيا وألمانيا وكندا مجتمعة، لذلك يُعد إنجازًا قابلاً للدفاع عنه. من ناحية أخرى، يستخدم حوالي ٩٠٣,٦ مليون شخص المدفوعات المتنقلة في الصين، لذلك كان معدل الاختراق أقل عند ٢٨,٨٩٪ تقريبًا.

كما أعلنت مؤخرا بورصة النفط والغاز في شنغهاي (SHPGX)، أنها ستستخدم اليوان الرقمي (العملة الرقمية للبنك المركزي الصيني) لأول مرة في تسوية النفط. اشترت PetroChina International الصينية مليون برميل من النفط الخام باليوان الرقمي في ١٩ أكتوبر، وهو ما يتماشى مع خطة بكين لتعزيز استخدام اليوان الرقمي في التجارة الدولية.

خطوة هامة

كما لوحظ، يتم متابعة إطلاق العملة الرقمية للبنك المركزي كأداة لإزالة الدولار بين دول أوراسيا، لا سيما الدول الثلاث الرئيسية والمؤثرة: روسيا والصين وكازاخستان، بوتيرة أسرع.

لفترة طويلة، خدم النظام المالي العالمي إلى حد ما مصالح الدول الغربية، بينما كافحت العديد من دول الجنوب العالمي مع عدم المساواة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي الناجم عن ذلك، والآن تمثل العملات الرقمية للبنوك المركزية خطوة لسد هذه الفجوة.

وفقا للتقديرات، إذا سار كل شيء حسب الخطة، فمن المحتمل أن يصبح استخدام العملات الرقمية في روسيا وآسيا الوسطى شائعًا بحلول عام ٢٠٢٧.

سيقلل ذلك من فعالية العقوبات الغربية ويقلل المعلومات الاقتصادية التي تكتسبها الولايات المتحدة والغرب من مراقبة معاملات شبكة سويفت.

إجمالاً، يمكن لتقنية البلوك تشين والعملات الرقمية مساعدة القوى الصاعدة على إزالة الدولار من النظام المالي العالمي والحد من مخاطر الهيمنة الدولارية.

في الوقت نفسه، فإن لديها القدرة على خلق نظام مالي عادل وفعال وشامل. وبما أن التكنولوجيا تعجل حركة نظام نقدي أكثر توازناً ومتعدد الأقطاب، يجب على البلدان التعاون مع بعضها البعض لضمان هندسة مالية جديدة وأفضل.

● أخبار قصيرة

روسيا: محكمة لاهاي أداة بيد الولايات المتحدة الأميركية

قال "ديميتري جيرنوف" سفير روسيا في أفغانستان رداً على إصدار محكمة لاهاي أمراً باعتقال فلاديمير بوتين: إن مئات الآلاف من الأفغان الأبرياء فقدوا أرواحهم خلال احتلال أفغانستان من قبل الغرب، لكن محكمة لاهاي لم تقم بأي شيء بخصوص ذلك حتى الآن.

وأضاف جيرنوف أن محكمة لاهاي فقدت مصداقيتها وسمعتها منذ فترة طويلة، ولا توجد في هذه المحكمة سوى معايير مزدوجة. وشدد جيرنوف على أن الرأي الدولي في لاهاي ينفذ ببساطة أوامر الغرب، مضيفاً: إن هذه المحكمة مؤسسة دمية لا تجري أي محاكمات حقيقية أو موضوعية.

وصرح سفير روسيا في أفغانستان: "إن المحكمة الجنائية الدولية تستغفل الرأي العام، فالغرب يستخدم هذه المحكمة كأداة استخباراتية وسياسية. إن هذه المحكمة لا تقوم بالعمل الذي أنشئت من أجله".

تركيا..اعتقال ٦٢ لاجئاً أفغانيا

ذكرت شرطة تركيا في تقرير لها أنها اعتقلت ٦٤ شخصاً من المواطنين الأفغان في مدينتي آغري وساكاريا خلال عمليات منفصلة ضد اللاجئين غير الشرعيين. وأضافت الشرطة التركية أن هؤلاء اللاجئين قد سُلّموا إلى مكاتب الهجرة في المدن ذات الصلة بعد استكمال الإجراءات القانونية. اعتقلت تركيا منذ بداية العام الحالي أكثر من أربعة آلاف لاجئ أفغاني في مدن تركية مختلفة وأعادتهم إلى أفغانستان. وفي الأشهر الأخيرة، شدّدت الشرطة التركية عمليات اعتقال اللاجئين الأفغان وترحيلهم، كما نُشرت العديد من التقارير حول إساءة معاملة الشرطة للاجئين.

بريطانيا..البرلمان يقر قانون ترحيل المهاجرين إلى رواندا

أقر البرلمان البريطاني مشروع قانون مثير للجدل بشأن ترحيل المهاجرين إلى رواندا في شرق أفريقيا. وافق البرلمان على مسودة القانون بأغلبية ٣١٣ صوتا لصالح مقابل ٢٦٩ صوتا ضد. كان مشروع القانون المعادي للمهاجرين مثار جدل كبير داخل الحزب الحاكم المحافظ، وكان رفضه يُنظر إليه على أنه هزيمة لرئيس الوزراء ريشي سوناك.

بعد التصويت، غرد سوناك قائلا: "يجب أن يقرر الشعب البريطاني من يمكنه القدوم إلى هذا البلد - وليس العصابات الإجرامية أو المحاكم الأجنبية. هذا هو ما يوفره مشروع القانون هذا". وأضاف "سنجعله الآن قانونًا حتى نتمكن من بدء رحلات رواندا ووقف القوارب".

يهدف مشروع القانون إلى منع تدفق المهاجرين عن طريق ترحيل الأشخاص الذين دخلوا رواندا بشكل غير نظامي دون النظر في طلبات اللجوء الخاصة بهم أو أصولهم.